

رابعاً: الليبرالية الاجتماعية : مفاهيم مستقبلية

أن طرح محاوره الليبرالية الاجتماعية أو أى محاوره أخرى فى مستقبل التاريخ ، لا تملك - ابتداءً - إلا الإقرار بحقائق مجتمعات عصرها :

١ - فهى مجتمعات تعيش حالة من اللاتيقين ، فالإنسان لم يعد يخلق المعرفة فقط.. ولكنه يخلق أيضاً المجهول^(٣٧) ، وبالتالي فهى مجتمعات تشهد نهاية عصر الأيدلوجيات .

٢ - وهى مجتمعات تتحول فيها الآن - ومع التطور التكنولوجى - العملية الإنتاجية من عملية ثنائية الأطراف (العمل - رأس المال) ، إلى عملية متعددة الأطراف بضم العناصر التكنوقراطية كضلع إرتكاز فى مركز العملية .. وكفاعل خلاق وصانع قرار ، وهذه العناصر لا تنتمى بمعيار الثروة إلى الفئات العليا فى المجتمع .. ولا تنتمى بطبيعة الأداء إلى شريحة عمالية ، ولكنها تلحق بالطبقة الوسطى .. وعندئذ لا يعود الصراع الطبقي هو مركز الصراع الاجتماعى فى المجتمعات المعاصرة ولكنها تعرف - وسوف تعرف مستقبلاً - صراع من نوع آخر يدور مركزها حول محور الهوامش الاجتماعية .. هوامش يستقر فيها الفقر والأقليات والمرأة والطفل ... إلخ .

٣ - وهى مجتمعات تعاني من التوازن الهش .. فالتكنوقراط كقوة مركزية يتسمون بسرعة كبيرة نسبياً فى الحركة .. لأنهم الأسرع فى إبداع وتبنى الأفكار الجديدة ، وبالتالي فإن التوازن بينهم وبين الفئات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع .. هو توازن قائم على تناسب السرعات ، وكشأن كل توازنات السرعة.. فهو توازن هش .

وبإيجاز .. فهى مجتمعات الأزمة ، والتي تضعنا وفى مستقبل التاريخ أمام أحد خيارين .. أما أن نقفز بأجنحة نيو-ليبرالية ونخلف وراءنا أشلاء على الأرض ، أو أن نقبل بأن مستقبل التاريخ على الأرض وليس فى السماء وبالتالي فنحن فى حاجة إلى محاوره تستلهم الليبرالية فى إطارها الاجتماعى ، وهى محاوره تسلم بعلاقات السوق وبالآليات الرأسمالية ولكنها تتفهم أن الرأسمالية هى ظاهرة متطورة ، كما أنها محاوره تقر بإملاء الضرورة الذى يقضى بالحد من تضخم التكاليف .. ويتفاعل الصيرورة الذى يدفع فى اتجاه إستثمار ثورة انفجار المعلومات ، وهى محاوره لا تدعى لنفسها أنها قادرة على خلق مجتمعات بدون أزمة ، فوعيتها الليبرالية يعترف بالأزمة كظاهرة بنوية فى التاريخ وفى مستقبله ، ولكنها ترتب للخروج منها .. بأسرع وقت وبأقل تكلفة .

والسطر الأول فى إفتتاحية المحاوره يحمل سؤالين رئيسيين ، يترقبهما السطر الثانى فى إنتظار الإجابة .

١/٤ الدولة والكل الاجتماعي: ضلعاً

إرتكاز

- ١ - إذا كانت النيو-ليبرالية تنفى الدولة ، فما هو موقف الليبرالية الاجتماعية ؟
- ٢ - إذا كان الفرد هو وحدة التحليل الاجتماعي للنيو-ليبرالية ، فما هي وحدة التحليل الاجتماعي لليبرالية الاجتماعية ؟

الإجابة على السؤال الأول تأخذنا - أولاً - إلى التحفظ على تعريف الدولة بأنها حاصل جمع ثلاثة مفردات : الأرض والشعب والسلطة ، فلقد عرفت المجتمعات البدائية هذه المفردات ولكنها - على حد تعبير LAPIERE - لم تعرف الدولة^(٣٨) ، وتدعونا - ثانياً - إلى إعادة تعريف الدولة بأنها أرض وشعب وسلطة .. بالإضافة إلى مشروع نحو مستقبل التاريخ ، ولعل ذلك يفسر ما كتبه BURDEAM قائلاً «أن الدولة هي فكرة»^(٣٩) ، وهي فكرة .. لأنها مشروع نحو مستقبل التاريخ ، وبدون الدولة / المشروع .. يأتي المستقبل تعسفياً أو فوضوياً أو عبثياً .. ولكنه في كل الأحوال خارج التاريخ ، ولعلنا أضيف .. إننا إذا قبلنا بأن الحضارة هي قدرة المجتمع على السيطرة على الطبيعة المادية في محيطه وعلى العلاقات الاجتماعية في مجاله ، فإن العلم والدولة يحتلان قمة الفعل الحضارى ، ولأن الفعل الحضارى بطبيعته هو فعل تاريخي .. فإننا لن نستطيع أن نمسك بقمته مستقبلاً بدون دولة .. وهذه هي إجابة الليبرالية الاجتماعية على سؤال الدولة ويبقى إجابتها على سؤال وحدة التحليل الاجتماعي .

وحدة التحليل الاجتماعي لليبرالية الاجتماعية ليست الفرد .. بالمردول النيوليبرالي للكلمة ، وليست الطبقة بالمردول السيسولوجي للكلمة ، فالتطورات المعاصرة في ظل اللاتقيين قد ساعدت على هدم بعض المفاهيم التحليلية التي ارتبط بها اليقين الاجتماعي - الأيدلوجي وأحدها مفهوم الطبقة ، فلم تعد هناك طبقة برولتارية ولكن شرائح عمالية تتفاوت في مستوى مهاراتها الفنية وفي مدى نصيبها من الدخل ، ولم تعد هناك طبقة برجوازية رأس المال .. ولكن شرائح وسطى تتفاوت في إمكاناتها المدخرة .. كما وكيفاً ، ولأن محور الصراع في المجتمعات المعاصرة لم يعد يتمركز حول الصراع الطبقي ولكن حول الهوامش الاجتماعية ، فإن وحدة التحليل الاجتماعي لليبرالية الاجتماعية تنسحب إلى «الكل الاجتماعي» وحول هذا الكل الاجتماعي تبقى ملاحظتين :

- ١ - إنه ليس «الكل الاجتماعي» الذي كان يؤمن به رويسير والذي كان يفصل دائماً بين الفعل الاجتماعي والأفراد ويستبقيهم كمجرد كتائب من جنود مشاة طلباً للمعجزة ، فهو «كل» لا تستغرقه مقولات التعبئة الراديكالية .
- ٢ - إنه ليس «الكل الاجتماعي» الذي كان يؤمن به دانتون والذي كان يطابق بين الفعل الاجتماعي والأفراد في نقطة إلتصاق تسقط على الفعل الاجتماعي كل

الخصوصيات البشرية للفرد .. القوة والضعف .. الجسارة والخوف .. الانتقام والتسامح ... إلخ ، فهو «كل» لا تتقمصه الدورات الشعرية .

ولكنه «كل إجتماعي» يحاول أن يحافظ على تجانس السرعات بين شرائحه الإجتماعية المختلفة ، وبالتالي على النسب الحرجة بين مكوناته ، وعندئذ فهو يبدو مخلصاً للمضمون الليبرالي وللمجتمع المدني عندما يضع الطبقة الوسطى في مركز التكوين ، فهي - ليبرالياً - الموضوع الحر في الإنشاء الليبرالي ، وهي - إستراتيجياً - المحك الفارق بين إستهلاك الجهد لإدارة الصراعات الإجتماعية سلباً أو إدخار الجهد لإدارة التطور الإجتماعي إيجاباً .. فلقد كانت وسوف تبقى مستقبلاً الوسيط الحامل لفكرة التطور ، ولكن وتوافقاً مع مقولات سابقة صادرت مفهوم الطبقة كوحدة للتحليل ، فإن الطبقة الوسطى - بمجاز المصطلح - لن يتم التعريف بها من منظور سسيولوجي ولكن من منظور ثقافي ، وهو منظور سبق إليه هيجل بعدسة عصره قائلاً «أن البرجوازي هو كل شخص مشغول بأمنه وبمصالحه الخاصة»^(٤٠) ، ولكن عدسة الليبرالية الإجتماعية تقودنا إلى القول بأن كل فرد مشغول بتنمية نفسه كمواطن حر ولا يجد نفسه أسيراً للفقر ولديه دخل يفوق إستهلاكه الإجتماعي وتلهمه فكرة التطور .. هو فرد ينتمي إلى الطبقة الوسطى .

ووفقاً لهذا التعريف الثقافي .. فإن الشرائح العمالية المؤهلة والفنية سوف تضيف إلى رقعة الطبقة الوسطى وسوف تزداد الرقعة إتساعاً بنجاح سياسات مكافحة الفقر ، لتفترش الرقعة حوالي ٧٠ ٪ من المجتمع ، وهي نسبة تتطلع إليها الليبرالية الاجتماعية في ظل شكل جديد للمجتمع يتجاوز مثال «الهرم» ويقترب في المستقبل من مثال «المدار البيضاوي» .. وهو مثال يبدو أكثر توافقاً مع حدس إستراتيجي يبحث عن نسب حرجة للتكوين تأميناً لتناسب السرعات ، وهذا الكل الإجتماعي يطرح وفي محاوره الليبرالية الإجتماعية قضيتين :

١ - الفقر والسكان ، فالفقر يرتبط بالتهميش والذي يهدد الكل الإجتماعي بالإنشطار ، والسكان يرتبط عددهم بالحجم الحرج والذي فيما ورائه يبدو الكل الإجتماعي مرشحاً للترهل .

٢ - الفرد وحقوق الإنسان ، فالفرد من حقه أن يبحث عن موقعه في «كل إجتماعي» يسلك كوحدة تحليل ، موقع لا يتحسس نقطة توازن لتسكين حقوقه كمواطن فحسب .. ولكن يخلق شروط حركة لتفعيل حقوقه كإنسان أيضاً .

٢/٤ الفقر والمجتمع المدني: إعادة

قراءة مالتس

الفقر يأتي على رأس جدول أعمال الليبرالية الاجتماعية ، ليس لأنه - فقط - هو أهم أشكال التهميش الإجتماعى الذى يهدد «الكل الإجتماعى» بالإنشطار ، ولكن لأنه - أيضاً - بمثابة إعتداء على المجتمع المدنى لأنه لا يسلب - فحسب - بعض أفرادهم حقوقهم الأساسية مثل حق الغذاء وحق العلاج ... إلخ ، ولكن لأنه يسلبهم - كذا - بعض حقوقهم المدنية ، ولقد كان - على سبيل المثال - الخير الدولى اليسون سائون شاهداً على استرقاق الفقراء فى معسكرات العمل فى البرازيل .. حيث تستلبهم السخرة فى كهوف مظلمة لاستخراج الفحم وفى مستنقعات الملاريا لتطهير الغابات .. وتحت قهر الاسترقاق يسلم بعضهم الروح ، وتحت قهر الفقر .. تبرز ظاهرة عمالة الأطفال والتى لا تقبل بها مفاهيم المجتمع المدنى^(٤١) .

وليس هناك أدنى شك فى علاقة تربط الفقر والانفجار السكانى ، ولقد كان للنيلوليراليين موقفهم من العلاقة وحملوا الفقراء مسئولية فقرهم .. فهم لا يستجيبون لبرامج تنظيم الأسرة وليس لديهم الحماس الكافى لممارسة حقهم فى المتعة تحت شعار «أسرة أقل عدداً .. ومتعة أكثر إشباعاً» ، كما أنهم محايدون وغالباً غير مؤازرين لمفاهيم مدنية جديدة تعطى المرأة حقوقاً على جسدها وتشرع لها حق الإجهاض ... إلخ ، وبالتالى فهم - وليس الفقر - مسئولون عن الانفجار السكانى ، والأخير بدوره مسئول عن فقرهم .

الإنفجار السكانى الذى يقود إلى الفقر هو أطروحة مفضلة لدى النيو - ليبراليين مثل KUZNETS^(٤٢) ، ويحاولون أن يدللوا على هذه الفرضية .. نظرياً وإحصائياً ، نظرياً .. بإستعادة نظرية مالتس والتى يتعاملون معها كحتم ميكانيكى يتمخض ألياً عن الفقر عندما تختل النسبة بين السكان والموارد ، وبالتالى .. فإن السيطرة على معدلات النمو السكانى هى المدخل الموائى لحصار احتمالات الفقر ، وإحصائياً .. بالاستشهاد بالبيانات المنشورة والتى تقرر أنه خلال النصف الثانى من القرن العشرين فإن الدول المتقدمة لم يتجاوز معدل النمو السكانى فيها حوالى ١,٣ ٪ ، بينما ارتفع إلى حوالى ٢,٤ ٪ فى الدول الفقيرة ، وهى إستشهادات صحيحة ، ولكن صحيح أيضاً أنها تمثل قاعدة للمنطق المقلوب ، فهى مجرد قرينة تأويل وليست شاهد عيان ، فإذا كان معدل النمو السكانى فى الدول المتقدمة هو حوالى ١,٣ ٪ ، فإن النسبة وحدها لا تكفى لاستخلاص حكم محايد ، لأنها لا تعطى مؤشراً لتوزيع معدل النمو الديموقرافى داخل الفئات الإجتماعية المختلفة ، فإذا احتكمتنا إلى المنطوق البيولوجى / الاجتماعى .. فإن علينا أن نقبل بأن الفقر هو الذى يوفر الشروط المنشطة لإرتفاع معدل النمو السكانى حتى حدوده القصوى (٢,٨ ٪) ، ففى ظل الفقر يرتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى

حوالى ١٥٥ فى الألف ، وهى نسبة ضاغطة يستجيب لها الفقراء برفع عدد المواليد خلال العمر الإنجابى للمرأة .. بأمل أن يفلت بعضهم من مصيدة الموت ، ولكن فى ظل الفئات الاجتماعية العليا والمتوسطة .. فإن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتراجع إلى حوالى ٤٠ فى الألف^(٤٣) ولا يعود هناك - بالتالى - مبرراً لاستجابة رد الفعل المناوئ .

وفى ظل الفقر بعيداً عن غطاء الضمان الاجتماعى فإن كل حوافز الحراك الاجتماعى لدى الفقراء يتم إحصائها ، ولا يتبقى لهم إلا حسابات الجدوى الاقتصادية التى تحفزهم على إنجاب مزيد من الأطفال ، ثم الدفع بهم مبكراً إلى سواق العمل ، حيث تتدفق مضخة العائد بمتحصلات تتجاوز عبء التكلفة الحياتية لهؤلاء الأطفال ، فالطفل يتحول وفى دولاب الفقر إلى استثمار مربح وأيضاً إلى صك إئتمان ب ضمانات المستقبل ، عندما يقترب الأباء من حافة الشيخوخة بدون مظلة واقية للتأمينات الاجتماعية ، وفى الدول الفقيرة تتقهقر نسبة التأمينات الاجتماعية إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٢,٢ ٪ ، بينما تقفز فى الدول المتقدمة إلى حوالى ١٠,٦ ٪^(٤٤) .

وفى إطار الفقر تنتفى مقولة وقت الفراغ ، فالمقولة فى الأبجدية الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمع المدنى تفترض وجود فائض دخل يمكن إعادة توجيهه للإنفاق على الخدمات الترفيهية وعلى الاستمتاع بالأشكال المتنوعة للخدمات الثقافية .. إلخ ، وباختزال الجملة .. فإن وقت الفراغ هو مرادف لإصطلاحى للتمتع بالحياة ، ولكن الفقراء ليست لهم حياة يتمتعون بها وبالتالى فهم لا يملكون وقت فراغ ، ولكنهم يملكون فراغ وقت يستقطب - كأى فراغ - مضاعفات التكاثر الكمى وإحداها مزيد من إنجاب الأطفال .

المنطوق الاجتماعى / البيولوجى يقودنا إلى القول بأن الفقر هو الذى يقود إلى الانفجار السكانى ، وإعادة قراءة منطوق نظرية مالتس تقودنا إلى نفس النتيجة .. على الرغم من أنها الحيثية المرجعية التى يحتكم إليها الكثيرون للتدليل على الاتجاه المعاكس ، والحيثية تقول أن النظرية تفترض أن السكان يزدادون وفقاً لمتواليه هندسية (٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ...) ، بينما تزداد الموارد وفقاً لمتواليه حسابية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ...) وبمرور الوقت تختل - أكثر فأكثر - نسبة الموارد إلى عدد السكان لتفرض فى مداها ظاهرة الفقر ، وبالتالى فالانفجار السكانى هو الذى يقود إلى الفقر .

ولكن .. فلنعاود قراءة نظرية مالتس ولنتوقف - إبتداءً - أمام الخصوصية التكوينية لمتوالياته والتى لم يتوقف أمامها الكثيرون وتعاملوا معها وكأنها إتجاه عام قفراً فوق تفاصيل التكوين ، وعندئذ يبرز أمامنا السؤال التالى :

لماذا اختار مالتس أن يضاعف متواليته الهندسية للسكان بالمضاعف العددي (٢)، لتأتي المتوالية هكذا : ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ، ولم يضاعفها بأى مضاعف عددي آخر !

والإجابة تدعونا إلى البحث عن تضمينات تحليلية .. يمكن الكشف عنها بدءاً بمقدمات تقرر أن السكان يتضاعفون خلال عمر الجيل .. أى خلال ٢٥ عام ، وبالتالي فإن حدود المتوالية الهندسية لمالتس ترصد التضاعف خلال دورة زمنية تكتمل كل ٢٥ عام ، وبالتالي فإنه يمكن إعادة كتابة متوالية مالتس هكذا :

$$٢، ٢، ٢(١+هـ)^{٢٥}، ٢(١+هـ)^{٥٠}، ٢(١+هـ)^{٧٥}،$$

حيث :

$$هـ = \text{معدل النمو الديموجرافي السنوي}$$

$$٢ = ٢(١+هـ)^{٢٥}$$

$$٨ = ٢(١+هـ)^{٥٠}$$

$$١٦ = ٢(١+هـ)^{٧٥}$$

وبالتبعية فى هذه الحالة .. فإن معدل النمو الديموجرافي السنوى (هـ) يساوى ٢,٨ % ، وهو تحديداً معدل نمو الفقراء .. أى أن مالتس افترض أن معدل نمو الفقراء هو معدل نمو السكان ، ثم صاغ مضاعف متواليته هكذا :

$$\text{مضاعف المتوالية} = ٢(٢,٨\% + ١) = ٢٥$$

أى أن مالتس يقرر بنفسه وبالتضمين التحليلي لمتواليته الهندسية أن الفقر هو الذى يقود إلى الانفجار السكاني ، ولم يكن مالتس غائباً عن الوعي وهو يعادل بين معدل نمو الفقراء ومعدل نمو السكان ولكنه كان يستجيب لبعض الملاحظات الأمبيريقية فى عصره^(٤٥) ، والتي تراجع فيها معدل النمو الديموجرافي للطبقات الثرية إلى حوالى الصفر ، وهذا يفسر ما قاله وليام بت رئيس وزراء بريطانيا آنذاك (١٧٩٦) «أن الرجل الذى يشرى بلاده بأطفال لصاحب حق فى نصيب من خيراتها» ، ثم يفسر - فيما بعد - القانون البريطانى الصادر فى عام ١٨٠٦ والذى يعفى الأسرة الثرية من جزء من الضريبة المستحقة إذا أنجبت طفلين أو أكثر ، وتراجع معدل النمو الديموجرافي للطبقات الثرية إلى الصفر ، كان الفقراء - ولأنهم فقراء - هم المورد الأساسى لزيادة عدد السكان ، وهكذا كافى مالتس بين معدل نموهم ومعدل نمو السكان .

ولو إفترضنا جدلاً أن مالتس احتكم إلى الإحصائيات فى عصره ، لجاءت متواليته الهندسية على نحو مخالف تماماً ، فالإحصائيات تقول أن معدل النمو السنوى للسكان فى أوروبا لم يتجاوز ٠,٩ ٪ فى الفترة ١٧٥٠ - ١٨٠٠ ، وبالتالى فإن مضاعف المتوالية الهندسية للسكان كان سيعادل حوالى ١,٢٥ [$(1 + 0,9)^{25}$] ، وعندئذ فإن حدود المتوالية كانت سوف تتابع هكذا :

٢ ، ٢,٥ ، ٣,١٣ ، ٣,٩ ، ٤,٩ ، ... إلخ ، بدلاً من ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ... إلخ .

الفقر - إذن - هو الذى يقود إلى الانفجار السكانى وليس العكس ، وإذا كان معدل النمو السكانى فى الدول النامية يفوقه فى الدول المتقدمة .. فلأن نسبة الفقراء فى الأخيرة أقل منها فى الأولى ، وبالتداعى .. فإن المدخل الإرشادى الذى يهتم برصد مؤشرات كثافة إستخدام وسائل تنظيم الأسرة ومؤشرات الإستجابة للتوعية الإعلامية ... إلخ ، أو المدخل المالتسى الجديد الذى يطالب بإقرار حق الإجهاض وحقوق المرأة على جسدها وحقوقها فى الحرية الجنسية ... إلخ ، لن يفيدا كثيراً فى الحد من الزيادة السكانية .. فالفقراء لن يهجروا سلوكهم الإنجابى إلا إذا تحرروا من آثار الفقر أو على الأقل أبصروا ضوءاً للأمل يصحبهم فى رفقة شعاعه .

وببقى السؤال : أليس للفرد حق فى التحرر من الفقر ؟ ، والإجابة تقودنا إلى قضية الفرد وحقوق الإنسان فى إطار محاوره الليبرالية الإجتماعية .

٣/٤ الحرية وحقوق الإنسان : الفرد

- المسئولية

حق التحرر من الفقر وحق الطفل فى الرعاية وعدم الدفع به مبكراً إلى سوق العمل ، لا يمكن تأصيلهما على غرار التأصيل الشائع لمجموعة الحقوق الاقتصادية والإجتماعية التى تضمنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، باعتبار أن هذه الحقوق الاقتصادية والإجتماعية هى نتاج تاريخى لتطور العلاقات داخل المجتمع المدنى ، فحق العمل وحق الأجر العادل - هما على سبيل المثال - حقان للعامل ، ولكن يسبقهما حقه فى الانضمام إلى إحدى النقابات العمالية أو المهنية ، وهذه النقابات باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدنى هى التى تدافع عن حق العمل وحق الأجر العادل للمرء باعتباره عضواً فيها ، ولكن لا توجد مؤسسة مدنية تحمل الصفة الاعتبارية وتستقل بصلاحيات الدفاع عن حق الفرد فى التحرر من الفقر ، فلا توجد نقابة للفقراء ، على الرغم من وجود مؤسسات مدنية قد تمنح رعايتها للفقراء .. إلا

أنها لا تملك الصلاحيات التعاقدية للدفاع عنهم ، وما ينطبق على الفقراء .. ينطبق على الأطفال .. فهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة التى تتيح لهم تكوين نقابة للدفاع عن مصالحهم بصلاحيات تعاقدية .

عند هذه النقطة الفارقة .. فإن المجتمع المدنى فى مثاله الليبرالى - الإجتماعى، يعيد طرح القضية التى تفرعت بها تساؤلات حول الخطوط الفاصلة بين الحقوق السياسية والحقوق المدنية والحقوق المعنوية والحقوق الدستورية ، وصولاً إلى نقطة تماس بين حقوق المواطن وحقوق الإنسان .. فأين يقع بالضبط حق التحرر من الفقر وحق الطفل ! أن الليبرالية الإجتماعية تقبل بالطرح التالى :

١ - عندما ولد الإنسان .. ولد بحقوقه الطبيعية ولكنه لا يعيش وحده .. وإنما فى إطار إجتماعى .. يمنحه أو يسلبه حقوقاً إجتماعية .

٢ - ان كل جهد يُبشر بعالم أفضل يسعى دائماً إلى توسيع دائرة الحقوق الإجتماعية للإنسان حتى تتطابق مع دائرة حقوقه الطبيعية ، وهذا لا يعنى العودة إلى الطبيعة ولكن تحويل الطبيعة ذاتها إلى مقولة إجتماعية ، ومرة أخرى.. فلن يحصل الفرد على حقوقه الطبيعية إلا فى إطار إجتماعى .

٣ - ومن ثم .. فإنه لا يمكن فهم حقوق الإنسان إلا فى إطار صيرورة التطور الإجتماعى وبنزخم الحركة نحو مستقبل التاريخ ، فالأمر يتجاوز إشكالية الماهية الأولى للطبيعة البشرية .. فلايهم إذا كانت ماهية خيره بالفطرة .. كما يقرر روسو أو ماهية شريرة بالفطرة كما يقرر هوبز ، فالماهية الأولى للطبيعة البشرية هى مجرد موضوع خارج التاريخ ، ولكن ما يهم إنها طبيعة تتسم بالوعى .. أى تتسم بالقدرة على تفسير المعطى الخارجى وإعادة تركيبه ، والتفسير وإعادة التركيب هما - بمدلولها - عملية إجتماعية جدلية تتضمن وتنتصر لفكرة الحرية فى سياق تاريخى .

مرة أخرى .. فإن توسيع دائرة الحقوق الإجتماعية لتتطابق مع دائرة الحقوق الطبيعية لا يعنى العودة إلى الطبيعة ولكنه يعنى الانتصار لفكرة الحرية فى التاريخ ، وعندئذ .. فإننا نستطيع أن نتواصل بالطرح التالى :

١ - أن الحقوق الطبيعية للفرد يمكن إختزالها فى مقولة .. أن الفرد يولد حراً ، وهى المقولة التى نطق بها عبقرية الإسلام عمر بن الخطاب قبل أن ينطق بها روسو .

٢ - أن يولد الفرد حراً .. فإن هذا يعنى أنه يولد وله الحق فى تنمية قدراته ثم التعبير عنها عند أقصى حدودها ، وهذا يعنى أن فكرة الحرية تضىء الشرعية الأخلاقية على الفوارق الفردية .. فهكذا خلقنا الله .

٣ - بهذا المعنى .. فإن فكرة الحرية لا تتحقق إلا فى مجتمع يسافر إلى مستقبل التاريخ ، ولا تستطيع أن تعبر عن نفسها فى مجتمع يهاجر إلى الطبيعة ، وبدلالة المعنى .. فإن طرزان كما عبرت عنه شخصيته السينمائية لم يكن فرداً حراً .. فصحيح أنه كان يملك القدرة على التعبير عن قدراته .. ولكنه لم يكن يملك القدرة على تنمية قدراته ، وبدلالة المعنى - أيضاً - فإن الفرد يصبح مسؤولاً عن تنمية قدراته وله الحق - وفى إطار الليبرالية الاجتماعية - أن يطالب بفرصة قائمة ولا أقول بفرصة متكافئة ، فالليبرالية الاجتماعية لا تطوف بوعده الفرصة المتكافئة فى ضوء التداعى التالى :

أ - أن الليبرالية الاجتماعية وهى تعتمد «الكل الاجتماعى» كوحدة تحليل .. وتسعى إلى تمدد رقعة الطبقة الوسطى بمفهومها الثقافى .. كمركز نقل ، فإنها تسلم بالتوازي لأن هذا «الكل» وطبقته الوسطى يتمايزان إلى شرائح اجتماعية متفاوتة الدخل .

ب - أن الليبرالية الاجتماعية لا تتجاهل حقائق خلفتها دولة الرفاهية الاجتماعية وإحداها حقيقة تتعلق بالتمايز النوعى فى الخدمات مثل التعليم والصحة ... إلخ ، وهى حقيقة عمقتها ثورة إنفجار المعلومات وبالذات فى مجال خدمات الاتصالات .

ج - وعليه .. فإن الفرصة المتكافئة تعنى مساواة الأفراد أمام الخدمة الأكثر تميزاً .. وهى مساواة لا يدركها الإمكان وأن كان ينشدها التمنى ، ولكن الفرصة القائمة تعنى مساواة الأفراد أمام الخدمة الأقل تميزاً .. وهى مساواة يدركها الأمكان وتمثل إلزاماً للليبرالية الاجتماعية ، ويمثل التعليم .. فإن الحديث عن فرصة متكافئة يعنى حق كل الأطفال فى الالتحاق بمدارس الخدمة المتميزة ، ولكن الفرصة القائمة تعنى حق كل الأطفال فى الالتحاق - مجاناً - بمدارس أقل تميزاً ولكنها تقدم خدمة تعليمية مقبولة تسمح بتفعيل قدرة الطفل وتفتح له طريقاً لتنمية قدراته .

وفى إتصال الحديث .. فإن الفقر يصبح عائقاً على طريق الحرية .. لأنه يحرم الفرد من حقه فى فرصة قائمة ومن حقه فى تنمية قدراته ، واستلاب حقوق الطفل هو الآخر عائق على طريق الحرية .. لأنه يهدد مبكراً بإخصاء قدراته ، ومن ثم إن المجتمع المدنى - فى محاوره الليبرالية الاجتماعية - ينبغى تطويره فى اتجاه إحالة حق التحرر من الفقر وحقوق الطفل وحقوق أخرى إلى مسؤوليات مدنية ، والتعامل معها كحقوق مدنية مكاملة تلتزم بها الدولة وتساءل عنها ، وعلى سبيل المثال .. فعندما تقر الدولة بحق كل طفل فى فرصة مستحقة فى التعليم الإبتدائى مجاناً أو بمصروفات رمزية ، فإن عليها فى نفس الوقت .. أن تقر بحق المجتمع المدنى فى

تكوين جمعيات ومنظمات لمساءلة الوزير المسئول إذا لم يوفر هذه الفرصة المستحقة وتتعدد الأمثلة(*) .

هناك - إذن - مسئولية للدولة في مكافحة الفقر والتهميش ، وهناك - أيضاً - مسئولية للمجتمع المدني ، وهناك - كذا - مسئولية للفرد في تنمية قدراته من خلال فرصة قائمة ، والمسئولية الأخيرة هي إحدى الخصوصيات الفارقة بين الرفاهية الإجتماعية والنيوليبرالية من ناحية ، والليبرالية الاجتماعية من ناحية أخرى ، فدولة الرفاهية الاجتماعية طوبت الفرد - الرغبة ، والنيوليبرالية تمثلت الفرد - المشروع(**) ، ولكن الليبرالية الاجتماعية تجسد الفرد - المسئولية ، فهو :

- (١) الفرد الواعي بتنمية قدراته استثماراً لفرصة قائمة يوفرها المجتمع والدولة .
- (٢) الفرد القادر على تأجيل بعض رغباته والقبول بتمرحلها .
- (٣) الفرد الراغب في الانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني ، ومن ثم .. فإن جزءاً من وقت فراغه يكرس للعمل العام ، بدلاً من تكريسه كله لإستهلاك الخدمات الثقافية والترفيهية بغرض المتعة الشخصية .

هذا الفرد - المسئولية لن تعود المتعة على قمة سلم أولوياته إعتلاءً .. ولكنه الشعور بالأمان ، وهذا الشعور لا يمكن ترجمته في محاوره الليبرالية الاجتماعية .. إلا بإعادة قراءة مفهوم الإستهلاك والإدخار عبر خلفية إجتماعية تساعدنا وفي متصل التماس على الوعي مجدداً بأن الليبرالية الاجتماعية تتحفظ على التعبئة الراديكالية للكل الإجتماعي ، كما تتحفظ أيضاً على الفقر السيكلوجي .. وليس على الفقر المطلق فقط .

٤/٤ الإستهلاك الإجتماعي : حد الإحتجاج

بادئ ذي بدء .. فلقد حفل الفكر الاقتصادي بظاهرة المقابلة الثنائية بين المفاهيم (العرض والطلب ، رأس المال والعمل ، ... إلخ) ، وإحدى هذه الثنائيات قابلت بين الإستهلاك والإدخار .. عند حدى تقدير :

- ١ - حد التقدير الأول قابل بين إستهلاك الكفاف والفائض الاقتصادي ، وإستهلاك الكفاف هو ذلك الإستهلاك الذى يفي بالإحتياجات الأساسية للفرد .. بما يؤمن بتجدد قواه الإنتاجية والتناسلية ، وهذا الإستهلاك هو القيمة المخصصة فى حساب الفائض الإقتصادى وفقاً للعلاقة التالية :

(*) من المفهوم ضمناً أن الوزير المسئول يبقى مسؤولاً أمام البرلمان فى الديمقراطيات الليبرالية ، ولكن لأن الوزير ينتمى - حزبياً - إلى الأغلبية البرلمانية من جهة ، ولأن المساءلة فيما يمكن وصفه بالحقوق المدنية المكتملة هي - بطبيعتها - سوف تكون مساءلة تقديرية تخلص فى أفضل الأحوال إلى التصويت بطرح الثقة دون إلزام بإجراءات محددة ، فإن هذه المنظمات قد تمثل يقظة مدنية مساندة للسلطة التشريعية ، ولكنها لا تمثل على الإطلاق سلطة موازية لها .

(**) الفرد - الرغبة يظل كامناً فى الفرد - المشروع ، لأنه قد يستسلم - بوعى أو بدون وعى - لأنانية الرغبة .

الفائض الإقتصادي = الدخل السلبي - استهلاك الكفاف للعمالة في القطاعات السلعية

ولقد إهتمت المدرسة الاشتراكية الكلاسيكية بهذا الحد التقديري ، وكانت في تصوراتها تفترض .. إنه إذا كان إستهلاك الكفاف هو أدنى إستهلاك محتمل ، فإن الفائض الاقتصادي يتحول - بالتالي - إلى أقصى إدخار ممكن وقابل للتحقيق .

٢ - وجاء حد التقدير الثاني ليقابل بين الاستهلاك الجارى والإدخار الجارى ، والاستهلاك الجارى هو تعبير عن الخيارات الذاتية للأفراد وفقاً لقاعدة الفرد - الرغبة ، وهو يقود في محصلته الأخيرة إلى حساب الإدخار الجارى ، على النحو التالى :

الإدخار الجارى = الدخل القومى - الإستهلاك الجارى

ولقد كانت المدرسة الليبرالية (ومن بعدها المدرسة النيو - ليبرالية) أكثر إنشغالا بهذا الحد التقديري ، وكان منطقها يتعامل مع القيم الفعلية لا مع القيم المحتملة للإستهلاك والإدخار ، فالإستهلاك الجارى هو قيمة فعلية للإستهلاك النهائى ، والإدخار الجارى هو قيمة فعلية للإدخار المحقق .

وبمداخلة الزاوية .. فإن حدى التقدير السابقين لا يفسح مجالاً رحباً لقراءة المتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية ، ولا يساهما - بالتالى - فى بناء سياسة اقتصادية واجتماعية .. واقعية وفاعلة فى إطار الليبرالية الاجتماعية ، ولعلنا نلاحظ :

١ - أن إستهلاك الكفاف هو قيد جبرى يختزل الحركة الاجتماعية كلها فى سلوك القبيلة البدائية التى لا تستهلك إلا ما يؤمن حاجاتها الأساسية ويهمل تماماً الواقع الاجتماعى المعاصر الذى يكشف عن تمايز المجتمع إلى شرائح اجتماعية مختلفة تتفاوت فى حصتها من الدخل .

٢ - أن الانفاق الإستهلاكي الجارى هو رقم أصم لا يفصح عن نسب داخلية ، وبالتالى فهو لا يفى بالإجابة على سؤال مثل : هل الانفاق الاستهلاكي قابل للإنخفاض .. وإلى أى حد ؟ أم أنه مرشح للزيادة .. وإلى أى مدى ؟

وبالتالى .. فإننا نطرح مدخلاً جديداً للمقابلة بين ثنائية الإستهلاك والإدخار ، مدخل أكثر إتساقاً مع مفاهيم الليبرالية الاجتماعية التى تتعامل مع الفرد كقيمة اجتماعية .. فهو حر فى خياراته ولكنها محكومة بإطار اجتماعى ، وهذا المدخل يقترح مفهومين بديلين :

أ - الإستهلاك الاجتماعى^(٤٦) فى مقابل إستهلاك الكفاف والإستهلاك الجارى ، وهذا الإستهلاك الاجتماعى وبإجتهد التعريف هو المعادل للإنفاق الاستهلاكي

الذى يؤمن المرء ضد الإحساس بالدونية الإجتماعية ، فعلى سبيل المثال .. فإن نوعاً من الملابس قد يشبع حاجة المرء إلى الدفء ولكنه إذا إرتداه قد يستشعر دونية إجتماعية فى وسطه الإجتماعى .. وتتعدد الأمثلة ، وإذا قبلنا بإجتهاد التعريف فإن مضمونه يحيل الاستهلاك الإجتماعى إلى رقم نسبى .. لأن قيمته تختلف من شريحة إجتماعية إلى أخرى .

ب - الإدخار الاحتمالى فى مقابل الفائض الإقتصادى والإدخار الجارى ، وهذا الادخار الاحتمالى يعين الحد الأقصى للطاقة الادخارية فى المجتمع ، ويمكن تقديره هكذا :

الإدخار الإحتمالى = الدخل القومى - (متوسط الإستهلاك الإجتماعى للفرد)
(عدد السكان)

ووفقاً لهذين المفهومين ، فإنه يمكن بناء الإستدلالات التالية :

١ - أن الإدخار الفعلى ليس دالة للدخل .. كما تفترض النظرية الكينزية ، ولكنه دالة للفرق بين الدخل والاستهلاك الاجتماعى .

٢ - ان الفرق بين الدخل والاستهلاك الاجتماعى يقبل بالتوجيه إلى أحد مسارين: الإدخار أو الاستهلاك الكمالى (أى الاستهلاك الذى يفوق الاستهلاك الاجتماعى) .

٣ - أن الليبرالية الإجتماعية سوف تستطيع إدارة سياساتها فى مساحة إستكشافية أمنة ، لأنه بتعيين حدود الاستهلاك الإجتماعى .. فإنها لن تتورط فى سياسات تكشف تقود إلى مضاعفات الاحتجاج الاجتماعى الحاد .. عندما ينخفض دخل الفرد عن مستوى إستهلاكه الاجتماعى ، وهى ملاحظة تسوغ -مجدداً- التحفظ الليبرالى الإجتماعى على التعبئة الراديكالية للكل الاجتماعى .

ومن المفهوم ضمناً أن الفرد - المسئولية سوف يكون أكثر إنجيزاً للإدخار مقارنة بالإستهلاك الكمالى ، فالإدخار سوف يعمق لديه الشعور بالأمان وسوف يجعله مؤمناً ضد وضعية الفقر السيكلوجى وهو إحساس يصيب المرء عندما يتعادل دخله مع إستهلاكه الاجتماعى .. بينما لا يملك مدخرات تمنحه ضماناً وقائياً ضد الهبوط إلى شريحة إجتماعية أدنى فى حالة إنخفاض دخله دون مستوى إستهلاكه الاجتماعى ، وكلما ابتعد المرء عن حافة الفقر السيكلوجى .. كلما تعمق لديه الشعور بالأمان وبدأ أكثر إستعداداً لاستهلاك جزء من وقت فراغه فى العمل العام والذى سوف ينتزع له إعتراف الآخرين .. وهو إعتراف يصفه KOJEV بأنه أعمق وأهم التطلعات البشرية^(٤٧) .